تكييف عمل البنوك الإسلامية لمعيار كفاية رأس المال الصادر عن بازل 3

-دراسة تحليلية مقارنة بين بنك قطر وبنك البحرين الإسلاميين للفترة 2015-2019-

Adapting the work of Islamic banks to the standard of capital adequacy issued by Basel 3 - An analytical comparative study between Qatar and Bahrain Islamic Banks for the period 2015-2019-

ط.د/عبد الرؤوف حماني[1] ، أ.د/سليمان بوفاسة [2] Abderraouf Hamani [1] , Slimane Boufassa [2]

[1] مخبر التنمية المحلية المستدامة–جامعة يحي فارس بالمدية، hamani.abderraouf@univ-medea.dz

[2] مخبر التنمية المحلية المستدامة–جامعة يحي فارس بالمدية، slimane_fassa@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 04 /2021/03 تاريخ القبول: 01 /2021/06 تاريخ النشر: 08 /2021/06

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى إمكانية تكيف البنوك الإسلامية لمعيار كفاية رأس المال الصادر عن اتفاقية بازل 3، أو يجب اعتماد معيار إسلامي خاص بهذه البنوك كون مقررات بازل خاصة بالبنوك التقليدية فقط.

وخلصت الدراسة إلى أنه يجب على البنوك الإسلامية تطبيق المعيار المعدل لبازل 3 والصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية، كون هذا المعيار يأخذ بعين الاعتبار خصائص البنوك الإسلامية في معادلة كفاية رأس المال.

كلمات مفتاحية: معيار بازل 3 لكفاية رأس المال، معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية لكفاية رأس المال.

تصنيف JEL : F53, G32, G21

Abstract:

This study aims to find out the extent to which Islamic banks can adapt to the standard of capital adequacy issued by the decisions of Basel 3, or to rely on a special Islamic standard for them, since the Basel decisions are specific to traditional banks only.

The study concluded that Islamic Banks Should apply the amended standard of Basel 3 issued by the Islamic Banking services Board, since the latter takes into account the characteristics of Islamic banks in the capital adequacy equation.

Keywords: Basel 3 capital adequacy standard; IFSB capital adequacy standard.

Jel Classification Codes: : G21, G32, F53

Résumé:

Cette étude vise à savoir dans quelle mesure les banques islamiques peuvent s'adapter au norme d'adéquation des fonds propres émise par l'accord de Bâle 3, ou une norme islamique pour ces banques doit être adoptée, puisque les décisions de Bâle ne concernent que les banques conventionnelles.

L'étude a conclu que les banques islamiques doivent appliquer la norme modifiée de Bâle 3 émise par le IFSB, car cette norme prend en compte les caractéristiques des banques islamiques dans l'équation d'adéquation des fonds propres.

Mots-clés: Norme d'adéquation des fonds propres de Bâle 3; Norme de IFSB d'adéquation des fonds propres.

Codes de classification de Jel: **:** G21, G32, F53

المؤلف المرسل: عبد الرؤوف حماني، الإيميل: hamani.abderraouf@univ-medea.dz

1، مقدمة:

تعتبر كفاية رأس المال من أهم أدوات التحوط من المخاطر المصرفية، حيث أصبحت مصدر اهتمام العديد من الهيئات والمؤسسات الدولية أبرزها لجنة بازل التي عملت على تطوير نسب كفاية رأس المال، وتعد اتفاقية بازل 3 آخر اصداراتها كإجراء

إصلاحي لمخلفات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والتي تضمنت بعض التعديلات على متطلبات رأس المال لتحسين جودته وجعله أكثر قدرة على امتصاص الصدمات.

ثم أن البنوك الإسلامية جزء من المنظومة المصرفية العالمية، وبالتالي فهي ملزمة بتطبيق مقررات لجنة بازل كأحد معايير النظم الاحترازية، إلا أن تطبيقها على هذه البنوك يجد نوع من التضارب مع طبيعة أعمالها باعتبارها مصممة حسب خصائص العمل المصرفي التقليدي، مما يجعلها أمام تحدي كبير للتكيف مع هذه المعايير، وهو ما أدى إلى ظهور معايير إسلامية معدلة للمعايير الصادرة عن لجنة بازل فيما يخص كفاية رأس المال والتي قام بإصدارها مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB باعتباره هيئة دولية متابعة لنشاط المؤسسات المالية الإسلامية والذي كان آخر اصداراته معيار كفاية رأس المال الإسلامي المعدل لمعيار بازل 3 سنة 2014 آخذا بعين الاعتبار خصائص البنوك الإسلامية في تكوينها.

يعد كل من بنك قطر وبنك البحرين الإسلاميين من رواد العمل المصرفي الإسلامي، حيث عرفا تطورا واسعا في مختلف الأنشطة الاستثمارية والتمويلية الإسلامية، الأمر الذي يجعلها تسعى إلى التكيف مع معيار كفاية رأس المال الصادر عن اتفاقية بازل 3، وذلك في إطار النمو وتقوية مناعتها اتجاه المخاطر كأبرز الاتجاهات نحو عمل مصرفي ذات جودة كبيرة وخسائر متدنية.

1.1 إشكالية الدراسة:

بعد تطور النشاط المصرفي الإسلامي وميل العديد من الدول إلى تطبيق نظام الصيرفة الإسلامية، تكثر الأبحاث والدراسات حول مقدرة هذه البنوك على مواجهة مختلف المخاطر محتملة الحدوث خاصة بانفرادها بخصائص مميزة وكونها حديثة النشأة نسبيا، ومن هذا المنطلق تم طرح الإشكالية التالية: **إلى أي مدى يمكن تكيف البنوك الإسلامية لمعيار كفاية رأس المال الصادر عن مقررات بازل 3؟ وما هو موقف كل من بنك قطر وبنك البحرين الإسلاميين من ذلك؟**

2.1 الفرضيات:

للإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بوضع الفرضيات التالية:

-يمكن حساب كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية انطلاقا من معيار بازل 3 حيث تفرض بعض البنوك المركزية حساب هذه النسبة بما يتناسب مع مقررات بازل؛

-يعتبر معيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المصرفية الإسلامية معدل ومطابق لمعيار بازل 3 ويمكن اعتماده من طرف البنوك الإسلامية ومنها بنك قطر وبنك البحرين الإسلاميين.

3.1 أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

-تبيان مدى إمكانية البنوك الإسلامية على تطبيق معيار كفاية رأس المال الصادر عن بازل 3؛

-التعرف على إمكانية توافق المعيار الإسلامي الصادر عن مجلس الخدمات المصرفية الإسلامية لمعيار بازل 3 في حساب كفاية رأس مال البنوك الإسلامية؛

-معرفة مدى إمكانية تطبيق بنك قطر وبنك البحرين الإسلاميين لمعيار بازل 3 لكفاية رأس المال.

4.1 حدود الدراسة:

تم اختيار بنك قطر وبنك البحرين الإسلاميين لإجراء هذه الدراسة كون هذه البنوك من رواد الصيرفة الإسلامية على المستوى العالمي، واقتصرت الدراسة على الفترة 2015-2019 باعتبارها الفترة المعتمدة لتطبيق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية لكفاية رأس المال المعدل لمعيار اتفاقية بازل 3، وبداية تطبيق كفاية رأس المال حسب بازل 3 في البنكين.

5.1 منهج الدراسة:

قمنا بمعالجة هذه الدراسة اعتمادا على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة التطبيقية المقارنة، وذلك بتقسيم الدراسة إلى جزئين، الأول نظري نستعمل فيه المنهج الوصفي التحليلي، والثاني عبارة عن دراسة حالة تطبيقية نعتمد فيها على منهج دراسة الحالة المقارنة.

6.1 هيكل الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور:

- ✓ مفهوم البنوك الإسلامية؛
- ✓ معيار كفاية رأس المال حسب بازل 3؛
- ✓ كفاية رأس مال بنك قطر وبنك البحرين الإسلاميين حسب معيار بازل 3 ومعيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

2. مفهوم البنوك الإسلامية

تعتبر البنوك الإسلامية مؤسسات مالية هادفة إلى تحقيق الربحية كغيرها من البنوك الأخرى، إلا أنها تعمل في نطاق الشريعة الإسلامية بعيدا عن التعاملات الربوية وهذا أبرز ما يميزها باعتبارها الفارق الجوهري بين الصناعة المصرفية الإسلامية والصناعة المصرفية التقليدية.

1.2 تعريف البنوك الإسلامية: تختلف تعاريف البنوك الإسلامية باختلاف آراء المفكرين والباحثين ونظرتهم اتجاه العمل المصرفي الإسلامي، فالبنك الإسلامي يعرف على أنه مؤسسة مالية إسلامية تقوم بتجميع المدخرات وتوظيفها وفق صيغ وأساليب مستمدة من قواعد الشريعة الإسلامية في إطار الأعمال والاستثمار، تهدف إلى تكوين مجتمع إسلامي يلتزم بقاعدة الحلال والحرام، كما تسعى إلى ترشيد المال في المسار الإسلامي (الوادي و سمحان، 2007، صفحة 42)، إضافة إلى إدارته بطريقة موازنة بين الحقوق الفردية والمجتمعية حيث أن لكل فرد فرص متساوية في تخصيص وتوزيع الموارد التي وهبها الله أي تحقيق العدالة والتوزيع العادل للثروة بين الناس(Saidatolakma, Rahimah, & Zuraidah, 2018, p. 542) .

2.2 خصائص البنوك الإسلامية: تتمتع البنوك الإسلامية بمجموع من الخصائص جعلتها مميزة عن غيرها من المؤسسات المالية الأخرى، الأمر الذي جعلها تستقطب أنظار مختلف الجهات الاستثمارية سواء أفراد أو مؤسسات أو غيرها، ومن بين أهم خصائص البنوك الإسلامية نذكر ما يلي (الهاشمي، 2010، الصفحات 150-153):

-تكييف مختلف الأعمال والأنشطة المصرفية لأحكام الشريعة الإسلامية والتقيد بها في ممارساتها؛

-التمتع بالشفافية والوضوح التام في ممارساته من خلال توفير مختلف البيانات الخاصة بالمجال المالي والخدماتي؛

-خضوع أعماله وأنشطته إلى رقابة شرعية داخلية وذلك بهدف ضمان مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية؛

-العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية و التنمية الاجتماعية من خلال تحقيق الأهداف الاقتصادية وخدمة أفراد المجتمع؛

-الاستثمار في المشاريع الحلال فقط وذلك لاكتسابها قيم أخلاقية وعقائدية مستوحاة من الدين الإسلامي (بوفاسة، 2018، الصفحات 168-169)؛

-اعتماد أسلوب المشاركة في الربح والخسارة كبديل لنظام الفوائد الربوية (القراري، 2011، صفحة 37).

3.2 مصادر أموال البنوك الإسلامية: تتعدد مصادر أموال البنوك الإسلامية من مصادر داخلية ومصادر خارجية وهي مشابهة لمصادر أموال البنوك التقليدية حيث يتمثل الفارق في طريقة توظيفها وأساليب استثمارها، فالمصادر الداخلية هي التي تعود ملكيتها لأصحاب البنك(Moursi El-Seoudi, Mohd, Mohd, Nor, Shofian, & Alias, 2012, p. 1131) ، أما المصادر الخارجية فهي الموارد المالية التي يتحصل عليها البنك من الجهات الخارجية غير مساهميه، وهي الجزء الأكبر من مصادر أموال البنوك الإسلامية، وتتمثل في مختلف الودائع إضافة إلى الإعانات المالية من المؤسسات الأخرى (غربي، 2013، صفحة 273)، ويمكن توضيح مصادر أموال البنوك الإسلامية من خلال الشكل الموالي:

الشكل 1: مصادر أموال البنوك الإسلامية

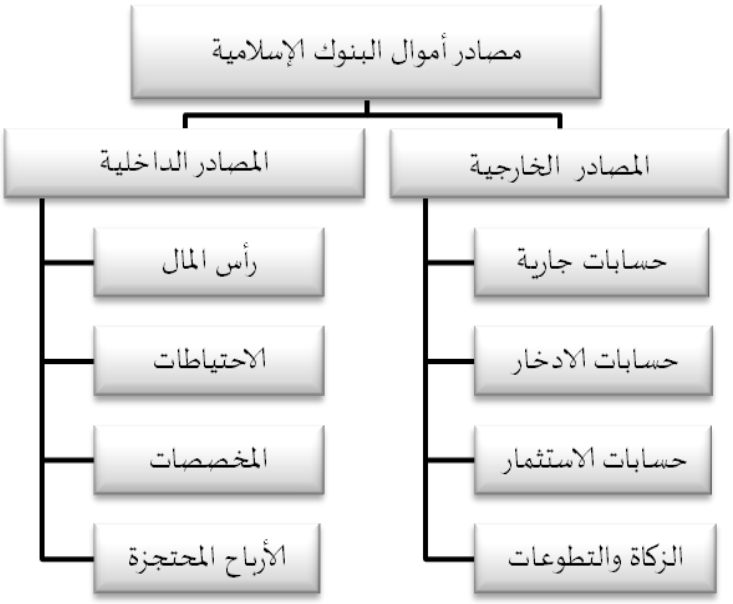

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات السابقة.

4.2 أنواع المخاطر في البنوك الإسلامية: تعتبر البنوك الإسلامية من أكثر المؤسسات المالية عرضة للمخاطر وذلك نتيجة للطرق الاستثمارية التي تعتمدها والقائمة على المشاركة في الأرباح والخسائر مع عملائها، وتتمثل أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية فيما يلي (سعيدي، إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل-دراسة حالة البنوك الإسلامية-(أطروحة دكتوراه)، 2017، الصفحات 90-95):

-مخاطر السيولة: وهي المخاطر المتمثلة في عدم قدرة البنك في الوفاء بالتزاماته اتجاه الغير في الوقت المناسب، وهي تنشأ من التعقيدات التي تعيق الحصول على مبالغ نقدية تكون عادة عن طريق الإقراض وبيع الأصول، وتواجه البنوك الإسلامية صعوبات كبيرة في مواجهة مخاطر السيولة وذلك بسبب المنهج الإسلامي المتبع المحرم للإقراض بالفوائد إضافة إلى بيع الأصول مقابل دين(Ramzan & Zafar, 2014, pp. 201-202) .

-مخاطر الائتمان: وهي المخاطر المتعلقة بالطرف المقابل للبنك والمتمثلة في التأخر أو عدم الرغبة في السداد في بعض الصيغ أو عمليات تسوية أو مدفوعات تمثل جانب نقدي أو جانب من الأصول في صيغ استثمارية تعتمدها البنوك الإسلامية (Salem, 2013, pp. 34-36).

-مخاطر السوق: تتمثل المخاطر السوقية التي تتعرض لها البنوك الإسلامية في مخاطر سعر الفائدة والتي تتأثر بها بشكل غير مباشر من خلال معدل هامش الربح في بعض العمليات والأنشطة الاستثمارية كالبيع الآجل وممارسات التأجير.

-مخاطر التشغيل: وهي المخاطر الناتجة عن فشل العمليات الداخلية للبنك أو عدم كفايتها والمتعلقة بالأشخاص، الأنظمة والمعلومات، والوسائل المعتمدة داخل البنك (Van Greuning & Iqbal, 2008, p. 174)، إضافة إلى مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة في أنشطة البنك (Ginena & Hamid, 2015, p. 84).

3. معيار كفاية رأس المال الصادر عن بازل 3

تعتبر كفاية رأس المال أهم معايير الملاءة المصرفية والتي تقاس بها جودة وكفاءة المؤسسات المالية خاصة البنوك فهي عبارة عن مصدر أمان لحماية أموال مودعيها إضافة إلى تغطية مختلف الخسائر محتملة الحدوث، ولهذا أصبحت من أبرز اهتمامات المؤسسات الدولية على رأسها لجنة بازل والتي أولت اهتماما واسعا بهذا الموضوع حيث قامت بإصدار معايير لكفاية رأس المال من خلال مجموعة من الاتفاقيات آخرها اتفاقية بازل 3 والتي فرضت العديد من الفرص والتحديات على البنوك

العالمية خاصة البنوك الإسلامية التي تجد إشكال في تطبيق هذا المعيار وذلك لاختلاف خصائصها مع البنوك التقليدية كون لجنة بازل صممت معاييرها وفقا للنشاط المصرفي التقليدي.

1.3 تعريف كفاية رأس المال: يعد موضوع كفاية رأس المال من أبرز المواضيع المتداولة في المجال المصرفي والمالي، ونقصد بكفاية رأس المال على أنها نسبة من رأس مال البنك تمكنه من التحوط من مختلف أنواع الإعسار والصعوبات المالية وتغطية المخاطر ممكنة الحدوث، كما يعبر عن نسبة رأس مال البنك وعلاقته بمجموع مطلوباته وموجوداته المرجحة بالمخاطر (Nikhat, 2014, p. 773).

2.3 تعديلات اتفاقية بازل 3 لمعياركفاية رأس المال

تعتبر مقررات بازل 3 تعزيز ودعم للنقاط الواردة في بازل 2، حيث كان للأزمة المالية العالمية 2008 دور كبير في إصدار معيار بازل 3 لكفاية رأس المال والذي تم وضعه في 10 جانفي 2010 على أن يبدأ حيز التنفيذ ابتداء من جانفي 2013 إلى أجل يمتد إلى غاية 2019 (سعيدي، إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل-دراسة حالة البنوك الإسلامية-(أطروحة دكتوراه)، 2017، صفحة 58)، وقبل التطرق لإصلاحات بازل 3 يمكن اختصار ما تم وضعه في بازل 1 وبازل 2 في الشكل الموالي:

الشكل 2: تطور اتفاقيات لجنة بازل

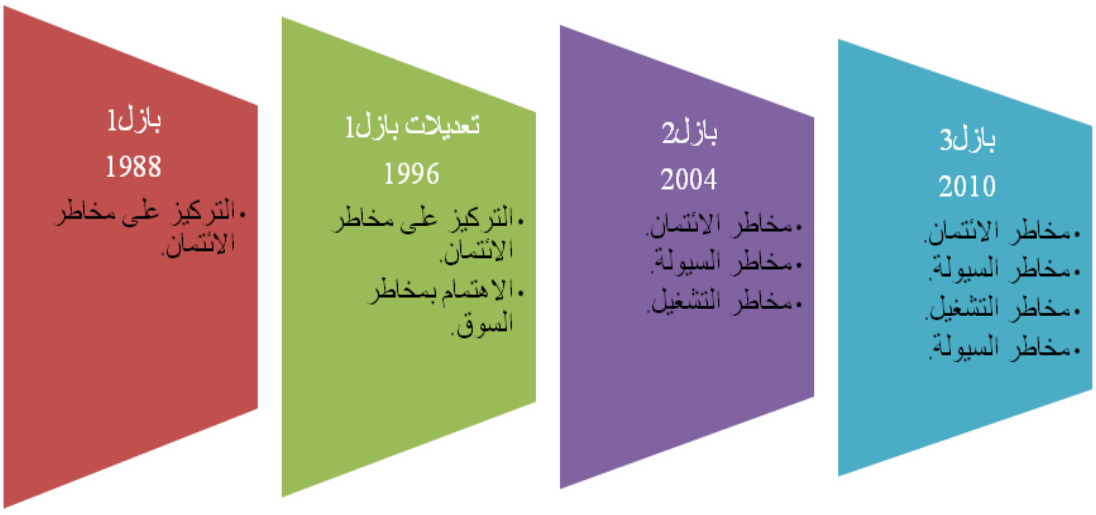

Source: (A.Elbannan, 2017, pp. 226-230).

جاءت اتفاقية بازل 3 بمجموعة من التعديلات وإضافة مقررات جديدة والتي يمكن اختصارها فيما يلي (التومي، 2017، الصفحات 180-181):

- **دعم وتحسين نسبة كفاية رأس المال:** تتمثل التعديلات الموضوعة على نسبة كفاية رأس المال فيما يلي (Reimers, 2012, pp. 352-353):

--عدم احتساب الشريحة 3 في معيار كفاية رأس المال (عريس و بحوصي، 2017، صفحة 106)؛

-تم رفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال المشترك من 2 % إلى 4.5% من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر، وتمثل الأسهم العادية للمساهمين نسبة أعلى من رأس المال باعتبارها رأس المال الأعلى جودة الأمر الذي يسمح بدرجة بامتصاص أكبر للخسارة؛

-رفع الحد الأدنى للشريحة الأولى من رأس المال من 4% إلى 6%؛

-إضافة نسبة 2.5% من مخزون احتياطي لحفظ رأس المال إلى حقوق الملكية لتصبح 7%، ومنه يصبح إجمالي رأس المال الأساسي الفئة 1 مقدر بنسبة 8.5%، وبالتالي يتعين على البنوك الاحتفاظ بنسبة 10.5% من إجمالي رأسمالها المعبر عنه في

الأصول المرجحة بالمخاطر(Basel Committee on Banking Supervision, 2010, pp. 55-56) ، كما قامت لجنة بازل بوضع هامش إضافي كاحتياط لمواجهة التقلبات الدورية بنسبة ما بين 0 إلى 2.5% من الموجودات المرجحة بالمخاطر، ويمكن اختصار أبرز التعديلات في الجدول الموالي:

الجدول 1: تعديلات بازل 3 لمتطلبات كفاية رأس المال

البيان	الأسهم العادية	الفئة 1 لرأس المال	إجمالي رأس المال
الحد الأدنى	%4.5	%6	%8
هامش التحوط	%2.5	-	-
الحد الأدنى+هامش التحوط	%7	%8.5	%10.5
هامش التقلبات الدورية	%2.5-0		

Source: (Basel Committee on Banking Supervision, 2010, p. 64)**.**

وتتمثل معادلة كفاية رأس المال حسب بازل 3 كما يلي (زايدي، 2017، صفحة 173):

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{الشريحة 1(رأس المال الأساسي+رأس المال المساند)+الشريحة 2}}{\text{مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر(مخاطر السوق+مخاطر الائتمان+مخاطر التشغيل)}} \geq 10.5\%$$

كما قامت لجنة بازل بوضع مخطط أمام البنوك للقيام بتطبيق المعايير الخاصة برأس المال بشكل تدريجي وهو ما سنوضحه في الجدول الموالي:

الجدول 2: النسب المقترحة لرأس المال الصادرة عن اتفاقية بازل 3

البيان	السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الحد الأدنى لنسبة رأس المال من حقوق الملكية		%3.5	%4	%4.5	%4.5	%4.5	%4.5	%4.5
رأس مال التحوط					%0.625	%1.25	%1.875	%2.5
الحد الأدنى لحقوق الملكية+رأس مال التحوط		%3.5	%4	%4.5	%5.125	%5.75	%6.375	%7
الحد الأدنى للأموال الخاصة الأساسية TIER 1		%4.5	%5.5	%6	%6	%6	%6	%6
الحد الأدنى للإجمالي رأس المال		%8	%8	%8	%8	%8	%8	%8
الحد الأدنى لإجمالي رأس المال+رأس مال التحوط		%8	%8	%8	%8.625	%9.25	%9.875	%10.5

Source: (Basel Committee on Banking Supervision, 2010, p. 69)**.**

- **معيار السيولة:** قامت لجنة بازل بإضافة معايير جديدة خاصة بمخاطر السيولة تتمثل فيما يلي:

-نسبة تغطية السيولة LCR: يعود الهدف من وضع هذه النسبة هو جعل البنوك أكثر قدرة على مواجهة معضلة السيولة لمدة شهر، ويمكن حساب نسبة تغطية السيولة كما يلي (Basel Committee on Banking Supervision, 2010, p. 5):

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{أصول سائلة عالية الجودة}}{\text{إجمالي صافي التدفقات خلال 30 يوم}} \geq 100\%$$

-نسبة صافي التمويل المستقر NSFR: يعود الهدف من وضع هذه النسبة هو جعل البنوك تمارس أنشطتها التمويلية باستخدام مصادرها ذات استقرار مستمر، ويمكن حساب نسبة صافي التمويل المستقر كما يلي (Basel Committee on Banking Supervision, 2010, p. 20):

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر المتاح} = \frac{\text{التمويل المستقر المتاح}}{\text{التمويل المستقر المطلوب}} \geq 100\%$$

- **نسبة الرافعة المالية LR:** أضافت لجنة بازل معيار جديد هو الرافعة المالية وهي نسبة الأصول داخل وخارج الميزانية دون إدخال المخاطر بحيث يتوجب أن تكون النسبة أكبر أو تساوي 3%، والهدف منها تقليل الإقراض إلا في حال وجود

رأس مال كافي، وتتمثل معادلة نسبة الرافعة المالية كما يلي.(Basel Committee on Banking Supervision, 2014, p. 1):

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{الشريحة الأولى لرأس المال}}{\text{مجموع الأصول}} \geq 3\%$$

3.3 موقع البنوك الإسلامية من تطبيق معياركفاية رأس المال حسب بازل 3

تعتبر مقررات لجنة بازل من أهم التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية، وذلك راجع إلى الاختلاف بين الأسس المعتمدة في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية (سعيدي، إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك الإسلامية دراسة تطبيقية على مجموعة البركة المصرفية، 2017، صفحة 77)، وفي سبيل تكييف البنوك الإسلامية لمعيار كفاية رأس المال حسب لجنة بازل، قام مجلس الخدمات المصرفية الإسلامية بإصدار معيار معدل مطابق وموازي لمعيار بازل حيث تم الوصول إلى معيار معدل لاتفاقية بازل 3 والتي تعتبر آخر اتفاقيات لجنة بازل، وهو معيار إسلامي يأخذ بعين الاعتبار خصائص البنوك الإسلامية وكان التطبيق الفعلي له ابتداء من جانفي 2015(IFSB, 2013, p. 3) .

ولا تختلف تعديلات معيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية عن تلك المحددة في اتفاقية بازل 3 فيما يخص عناصر البسط أي النسب المكونة لرأس المال، حيث يجب أن لا تقل متطلبات رأس المال عن 8% من مجموع الموجودات المرجحة بأوزان مخاطرها، كما يجب أن تحتفظ البنوك الإسلامية بنسبة 4.5% أو أكثر من حقوق الملكية المكونة لرأس المال الأساسي، ويجب أن يمثل رأس المال الأساسي 6%، إضافة إلى وجوب الاحتفاظ بهامش إضافي يقدر ب 2.5% إلى حقوق الملكية المكونة لرأس المال الأساسي حيث يتوجب على البنوك الإسلامية زيادتها في فترات الاستقرار، وبالتالي يصبح الحد الأدنى لإجمالي رأس المال بعد زيادة الهامش الإضافي لرأس المال الأساسي يقدر ب 10.5% وهو ما يساوي تلك النسبة المحددة في اتفاقية بازل 3 (IFSB, 2013, p. 14).

الجدول 3: الترتيبات الانتقالية المقترحة لتطبيق المعيار الإسلامي المعدل لمعيار بازل 3 لكفاية رأس المال

البيان	السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
صافي حقوق الملكية المرجح بأوزان المخاطرة			%4.5	%4.5	%4.5	%4.5	%4.5
إجمالي رأس المال الأساسي المرجح بأوزان المخاطرة			%6	%6	%6	%6	%6
رأس المال النظامي المرجح بأوزان المخاطرة		%8	%8	%8	%8	%8	%8
المستوى المطلوب من الهامش الإضافي على رأس المال				%0.625	%1.25	%1.875	%2.5

Source: (IFSB, 2013, pp. 13-17)**.**

وقد وضع المجلس نسب خاصة بالحفاظ على رأس المال الأساسي، بحيث يجب على البنك الاحتفاظ بما لا يقل على نسبة 7% من حقوق الملكية في رأس المال الأساسي، ففي حال انخفاض مستوى رأس المال الأساسي إلى ما هو أقل من الحد الأدنى فإن البنك سوف يخضع للقيود المفروضة على توزيعات الأرباح، أي أن البنك مطالب بالاحتفاظ بنسبة من الأرباح في السنة الموالية وهي ما تسمى بنسبة الحفاظ على رأس المال (زايدي، 2017، صفحة 239)، ويمكن تمثيل هذه النسبة من خلال الجدول الموالي:

الجدول 4: نسب الحفاظ على رأس المال الأساسي حسب مجلس الخدمات المالية الإسلامية

نسبة حقوق الملكية في رأس المال الأساسي	الحد الأدنى"نسب الحفاظ على رأس المال" (كنسبة من الأرباح)
%5.125-% 4.5	%100
%5.75-%5.125	%80
%6.375 -%5.75	%60
%7-%6.375	%40
%7	%0

Source: (IFSB, 2013, p. 15)**.**

من خلال الجدول السابق، في حال امتلاك البنك لحقوق الملكية في رأس المال الأساسي في المجال المحدد من 5.75% إلى 6.375% فيجب عليه الحفاظ على نسبة 60% من أرباح السنة المالية الموالية، أي أنه لا يجب أن يصل إجمالي توزيعاته من أي نوع من الأنواع المنصوص عليها إلى ما هو أكثر من 40% من الأرباح بعد القيام بالخصومات.

كما تم وضع معادلتين لحساب نسب كفاية رأس المال الإسلامي المعدل لمعيار بازل 3 حيث يكمن الاختلاف في طريقة حساب عناصر المقام مع اتفاقية بازل 3 حيث أن مجلس الخدمات المالية الإسلامية أدخل بعين الاعتبار حسابات الاستثمار في معادلة كفاية رأس المال والتي تعتبر أهم مصادر التمويل في البنوك الإسلامية وهو ما لم يذكر في معيار اتفاقية بازل 3 إضافة إلى أن رأس المال المؤهل في البنوك الإسلامية يتجزأ إلى جزأين الأول مخصص لتغطية مخاطر السوق مع مخاطر الائتمان أما الجزء الثاني فهو خاص بتغطية مخاطر التشغيل، وتتمثل معادلتي كفاية رأس المال حسب مجلس الخدمات المالية الإسلامية كما يلي (IFSB, 2013, pp. 66-67):

- **المعادلة المعيارية:** يتم من خلال هذه المعادلة استبعاد إجمالي الموجودات المرجحة بمخاطر السوق ومخاطر الائتمان وتحسب المخاطر التشغيلية فقط وهذا في حال كان البنك الإسلامي لا يقدم أي إضافة لمدفوعات الأرباح لأصحاب حسابات الاستثمار، وتحسب هذه المعادلة كما يلي:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال المؤهل}}{\begin{array}{c}\text{[إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر(مخاطر الائتمان+مخاطر السوق)+مخاطر}\\ \text{التشغيل]-الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها الممولة من حسابات}\\ \text{الاستثمار(مخاطر الائتمان+مخاطر السوق)}\end{array}}$$

- **معادلة تقدير السلطة الإشرافية:** تستخدم هذه المعادلة البنوك الإسلامية التي تقدم دعم لأصحاب حسابات الاستثمار خاصة أصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة مما يؤدي إلى زيادة المخاطر التجارية وبالتالي يتوجب الحفاظ برأسمال إضافي لتغطية هذه المخاطر، وتحسب هذه المعادلة وفقا لما يلي:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال المؤهل}}{\begin{array}{c}\text{إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر(مخاطر الائتمان+مخاطر السوق)+مخاطر}\\ \text{التشغيل]-الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها الممولة من خلال حسابات}\\ \text{الاستثمار المقيدة(مخاطر الائتمان+مخاطر السوق)-(1-}\alpha\text{)الموجودات المرجحة}\\ \text{حسب أوزان مخاطرها الممولة من خلال حسابات الاستثمار المطلقة(مخاطر}\\ \text{الائتمان+مخاطر السوق)-}\alpha\text{[الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها الممولة}\\ \text{من احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار التابعة لحسابات}\\ \text{الاستثمار المطلقة(مخاطر الائتمان+مخاطر السوق)]}\end{array}}$$

معامل α: هو مقياس لنسبة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق على الاستثمارات الممولة من أموال أصحاب حسابات الاستثمار والمنقولة إلى أصحاب الأسهم (رحماني و زايدي، 2017، صفحة 47).

وقد وضع مجلس الخدمات المالية الإسلامية نسبة للرفع المالي يتم حسابها كما يلي(IFSB, 2013, p. 23) :

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{رأس المال الأساسي}}{\text{إجمالي التعرض للمخاطر}} \geq 3\%$$

4. كفاية رأس مال بنك قطروبنك البحرين الإسلاميين حسب معيار بازل 3 ومعيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية

1.4 التعريف ببنك قطر الإسلامي QIB

يعتبر بنك قطر الإسلامي أول بنك إسلامي في قطر وهو أكبر مؤسسة مصرفية إسلامية في الدولة حيث يستحوذ على نسبة 43% من قطاع الصيرفة الإسلامية على مستوى الوطن ونسبة حوالي 11% من إجمالي السوق المصرفية القطرية، بدأ أعماله سنة 1982 وهو يعد من رواد الصيرفة الإسلامية، كما يحتوي على مجموعة من الفروع موزعة على التراب الوطني القطري إضافة إلى فروع خارجية في لبنان والسودان، وهو يحتوي على حصص في عدد من شركات الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في قطر كبنك "كيو انفست" وشركة "بيمه" وشركة "الجزيرة للتمويل" (المصرف QIB، 2020).

2.4 التعريف ببنك البحرين الإسلامي BisB

تم تأسيس بنك البحرين الإسلامي سنة 1979 كأول بنك إسلامي في مملكة البحرين والرابع إقليميا، يعمل تحت إشراف بنك البحرين المركزي كبنك قطاع تجزئة إسلامي كما أنه مدرج في بورصة البحرين (بنك البحرين الإسلامي BisB، 2020)، بلغ رأس ماله نهاية 2019 1.6 مليون دينار بحريني وبلغ إجمالي أصوله 1.2 مليون دينار بحريني، يحتوي البنك على 4 فروع و 4 مجمعات مالية مبتكرة وفرع رقمي و 54 صراف آلي منتشرة في جميع أنحاء المملكة (بنك البحرين الإسلامي BisB، 2019، صفحة 4).

3.4 تحديد نسب كفاية رأس مال بنك قطر وبنك البحرين الإسلاميين وفقا لمعيار بازل 3

قبل القيام بحساب نسب كفاية رأس مال البنكين، من المهم التطرق إلى توجيهات البنوك المركزية المشرفة حول التعديلات المجرات على كفاية رأس المال حسب بازل 3، فالبنك المركزي القطري والذي يشرف على رقابة بنك قطر الإسلامي يطلب حساب كفاية رأس المال حسب مقررات بازل 3 على جميع البنوك العاملة ابتداء من 2015، حيث يفرض أن يكون الحد الأدنى المطلوب لرأس المال أكبر أو يساوي 12.5% أي أكثر مما هو محدد في اتفاقية بازل 3، إضافة إلى أن يكون رأس المال الفئة 1 أكبر من 10.5 %(المصرف QIB، 2016، صفحة 84)، أما فيما يتعلق بالبنك المركزي البحريني والذي يشرف على بنك البحريني الإسلامي فقد ألزم كذلك مختلف البنوك التقيد بمعيار بازل 3 ابتداء من 2015 بنفس النسب المحددة من قبل البنك المركزي القطري(Central Bank of Bahrain, 2013, p. 10) ، إضافة إلى وضعه القرارات النهائية بالنسبة للبنوك الإسلامية فيما يتعلق بالمعيار الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية المعدل لمعيار بازل 3 (Central Bank of Bahrain, 2016, p. 10)، والجدولان المواليان يمثلان نسب كفاية رأس المال بنك قطر وبنك البحرين الإسلاميين حسب اتفاقية بازل 3 خلال الفترة 2015-2019:

الجدول 5: نسب كفاية رأس بنك قطر الإسلامي حسب معيار بازل 3 خلال الفترة 2015–2019 (الوحدة:ألف ريال قطري)

البيان	السنة	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي رأس المال الفئة 1		14381548	17060991	18613403	18898063	20220042
إجمالي رأس المال الفئة 2		377811	514347	440829	1064101	1302214
إجمالي رأس المال النظامي		14758359	17575338	19054232	19962164	21522256
مخاطر الائتمان		98384667	97915186	102210132	97856405	100895149
مخاطر السوق		586144	748427	447681	364708	372172
مخاطر التشغيل		5886356	6448871	7348834	8177548	9136707
إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر		104857167	105112484	110006647	106398661	110404028
نسبة كفاية رأس المال		%14.07	%16.72	%17.32	%18.76	%19.49

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك قطر الإسلامي (المصرف QIB، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019).

الجدول 6: نسب كفاية رأس مال بنك البحرين الإسلامي حسب معيار بازل 3 خلال الفترة 2015–2019 (الوحدة: ألف دينار بحريني)

البيان	السنة	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي رأس المال الفئة 1		102571	111111	116125	112919	118874
إجمالي رأس المال الفئة 2		14426	11991	13283	12559	8295
إجمالي رأس المال النظامي		116997	123072	129408	125478	127169
مخاطر الائتمان		587023	527820	571069	618293	741068
مخاطر السوق		15589	12226	10702	11891	1263
مخاطر التشغيل		57153	66722	86085	103812	114095
إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر		659765	606768	667856	733996	856426
نسبة كفاية رأس المال		%17.73	%20.28	%19.38	%17.10	%14.85

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البحرين الإسلامي (بنك البحرين الإسلامي BisB، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019).

من الجدولين السابقين رقم 5 و 6 وبعد حساب نسب كفاية رأس المال لبنك قطر وبنك البحرين الإسلاميين حسب معيار بازل 3، نلاحظ أن كلا البنكين بإمكانهما حساب نسبة الكفاية حسب اتفاقية بازل 3، ومن النتائج المحققة نلاحظ أن كلاهما قد احترما النسب المحددة من قبل البنوك المركزية المشرفة وما هو محدد في اتفاقية بازل 3 من خلال تحقيق أعلى مما هو مطلوب، وبالتالي يمكن القول أن البنكين يتمتعان بملاءة مالية جيدة تجعلهما قادرين على مواجهة المخاطر المحتملة رغم أن هذه النتائج لا تعكس الملاءة المالية الحقيقة لهذه البنوك وتعتبر مضللة كون معيار كفاية رأس المال الصادر عن اتفاقية بازل 3 مصمم خصيصا للبنوك التقليدية فقط دون الأخذ بعين الاعتبار خصائص البنوك الإسلامية والتي تحتوي على حسابات الاستثمار التي تعتبر من أهم مصادر التمويل في هذه البنوك، حيث تغطي الخسائر الممكنة التي تتسبب فيها المخاطر، وهو ما تم إغفاله في معادلة كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل 3.

ويمكن تمثيل نسب كفاية رأس المال لبنك قطر وبنك البحرين الإسلاميين حسب بازل 3 في الشكل الموالي:

الشكل 3: تطور نسب كفاية رأس مال بنك قطر وبنك البحرين الإسلاميين حسب معيار بازل 3 خلال الفترة 2015–2019.

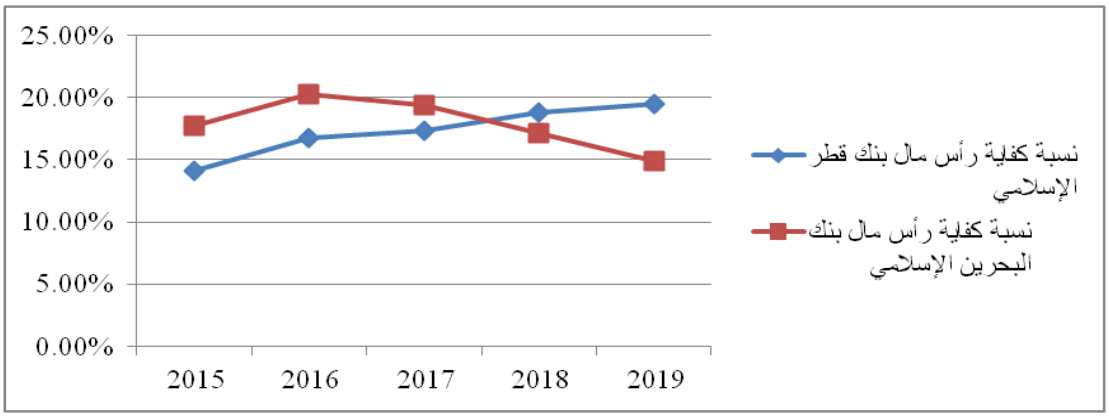

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدولين 5 و 6.

من الشكل السابق رقم 3 نلاحظ وجود تفاوت بين النسب المحققة من بنك قطر وبنك البحرين الإسلاميين، حيث أن الأخير قد حقق نسب أعلى من الأول طيلة الفترة 2015-2017، كما شهدت الفترة 2018-2019 تحقيق نسب أعلى من قبل بنك قطر الإسلامي في حين بدأت نسب بنك البحرين الإسلامي في التراجع، ويمكن تفسير هذا التفاوت إلى جودة رأس مال البنكين إضافة إلى طبيعة موجوداتهما، وهذا راجع إلى البيئة التي ينشط فيها كل من بنك قطر وبنك البحرين الإسلاميين.

كما ويمكن تحديد نسب رأس المال الأساسي وحقوق الملكية للبنكين حسب بازل 3 في الجدول الموالي:

الجدول 7:نسب رأس المال الأساسي الفئة 1 وحقوق الملكية لبنك قطر وبنك البحرين الإسلاميين حسب اتفاقية بازل 3 خلال الفترة 2015–2019

البيان	السنة	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة رأس المال الأساسي الفئة 1 لبنك قطر		%13.72	%16.23	%16.92	%17.76	%18.31
نسبة رأس المال الأساسي الفئة 1 لبنك البحرين		%15.55	%18.31	%17.39	%15.38	%13.88
نسبة حقوق الملكية لبنك قطر		%11.98	%12.83	%13.23	%14.95	%15.65
نسبة حقوق الملكية لبنك البحرين		%14.77	%16.70	%15.17	%14.50	%12.42

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك قطر وبنك البحرين الإسلاميين (المصرف QIB؛ بنك البحرين الإسلامي BisB، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019).

من الجدول السابق رقم 7 نلاحظ أن بنك قطر وبنك البحرين الإسلاميين قد احترما النسب الخاصة برأس المال الفئة 1 وحقوق الملكية المكونة لرأس المال الأساسي الفئة 1 حسب اتفاقية بازل 3، فالنسب الخاصة برأس المال الفئة 1 تم تحقيق أعلى مما هو مطلوب طيلة الفترة الممتدة من 2015 إلى غاية 2019 من كلا البنكين، أي أكثر من 10.5% المحددة من قبل البنك المركزي القطري والبنك المركزي البحريني و 8.5% المحددة في اتفاقية بازل 3، أما فيما يخص نسب حقوق الملكية المكونة لرأس المال الأساسي فنلاحظ كذلك تحقيق البنكين أعلى مما هو مطلوب أي أكثر من 7% المحددة في اتفاقية بازل 3، وبالتالي يمكن القول أن بنك قطر وبنك البحرين الإسلاميين قد تكيفا مع النسب المحددة وتمكنا من تحقيقها.

ويمكن تمثيل نسب رأس المال الأساسي الفئة 1 وحقوق الملكية للبنكين حسب بازل 3 في الشكل الموالي:

الشكل 4: نسب رأس المال الفئة 1 وحقوق الملكية لبنك قطر وبنك البحرين الإسلاميين حسب اتفاقية بازل 3 خلال الفترة 2015–2019

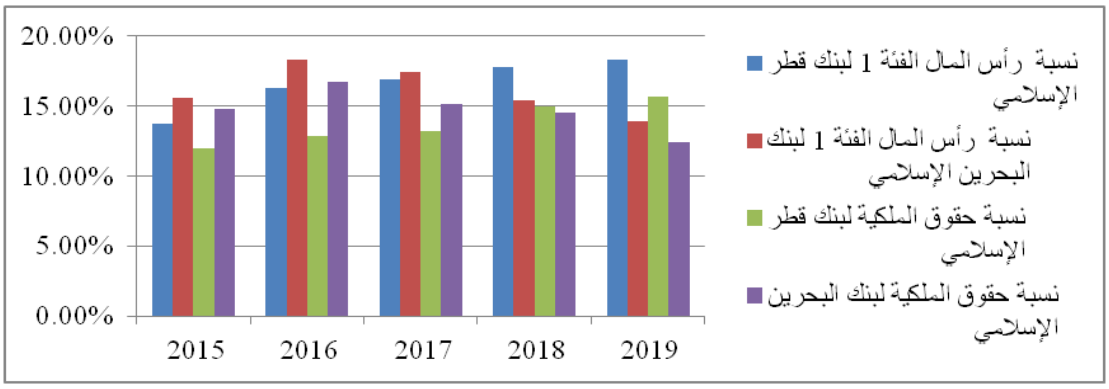

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول 7.

من الشكل السابق رقم 4 نلاحظ وجود تفاوت في النسب المحققة بين بنك قطر وبنك البحرين الإسلاميين سواء تعلق الأمر بحقوق الملكية أو إجمالي رأس المال الفئة 1، حيث كان هذا التفاوت على فترتين كما كان الأمر في ما يخص إجمالي كفاية رأس مال البنكين، فالفترة الأولى الممتدة من 2015-2017 عرفت تحقيق بنك البحرين الإسلامي نسب أعلى فيما يخص حقوق الملكية وإجمالي رأس المال الفئة 1، أما الفترة الثانية الممتدة من 2018-2019 شهدت العكس، حيث حقق بنك قطر نسب أعلى من تلك المحققة من قبل بنك البحرين لنفس الفترة، وهذا راجع إلى مؤشرات كفاية رأس المال المحققة من قبل البنكين كما هو ممثل في الجدولين 5 و 6، إضافة اختلاف حجم حقوق الملكية والإضافات على رأس المال الأساسي إلى مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر، كما تعتبر نتائج بنك قطر أفضل لأنها في تزايد ملحوظ إلا أن تحقيق النسب المحددة من قبل اتفاقية بازل 3 والبنوك المركزية المشرفة يبقى الأمر الأكثر اهتماما.

4.4 تحديد نسب كفاية رأس مال بنك قطر وبنك البحرين الإسلاميين حسب المعيار الإسلامي الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية والمعدل لمعيار بازل 3

يكمن الاختلاف بين معيار بازل 3 لكفاية رأس المال والمعيار الإسلامي الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية في كيفية حساب عناصر المقام، وذلك راجع لاختلاف سمات البنوك التقليدية وسمات البنوك الإسلامية، وسنقوم من خلال الجدولين المواليين بحساب نسب كفاية رأس مال بنك قطر وبنك البحرين الإسلاميين حسب المعيار الإسلامي المعدل لمعيار بازل 3 والصادر عن مجلس الخدمات المالية والإسلامية خلال الفترة 2015-2019:

الجدول 8: نسب كفاية رأس مال بنك قطر الإسلامي حسب المعيار الإسلامي المعدل لمعيار بازل 3 خلال الفترة 2015–2019 (الوحدة: ألف ريال قطري)

البيان	السنة	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي رأس المال المؤهل		14758359	17575338	19054232	19962164	21522256
إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر		104875167	105112484	110006647	106398661	110404028
إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر والممولة من حسابات الاستثمار		60107467	57932940	58174413	54598247	59850340
نسبة كفاية رأس المال		32.98%	37.25%	36.76%	38.58%	42.57%

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك قطر الإسلامي (المصرف QIB، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019).

الجدول 9: نسب كفاية رأس مال بنك البحرين الإسلامي حسب المعيار الإسلامي المعدل لمعيار بازل 3 خلال الفترة 2015–2019 (الوحدة: ألف دينار بحريني)

البيان	السنة	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي رأس المال المؤهل		116997	123072	129408	125478	127169
إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر		659765	606768	667856	733996	856426
إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر والممولة من حسابات الاستثمار.		378954.5	339057	375753	387151	259485
نسبة كفاية رأس المال		%41.66	%45.97	%44.30	%36.18	%21.30

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البحرين الإسلامي (بنك البحرين الإسلامي BisB، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019).

من الجدولين السابقين رقم 8 و 9 وبعد حساب نسبة كفاية رأس المال لبنك قطر وبنك البحرين الإسلاميين حسب المعيار الإسلامي المعدل والمطابق للمعيار الصادر عن اتفاقية بازل 3، يمكن القول أن كلا البنكين قد حققا نسب جيدة وأعلى مما تم تحديده من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية والذي وضع نسبة 10.5% للحد الأدنى الإجمالي بعد إضافة هامش التحوط الإضافي لحقوق الملكية المكونة لرأس المال الأساسي (2.5%)، وهذا دليل على الكفاءة المالية للبنكين وقوة مناعتهما على التصدي للمخاطر المصرفية.

كما يمكن تمثيل نسب كفاية رأس المال لبنك قطر وبنك البحرين الإسلاميين حسب مجلس الخدمات المالية الإسلامية في الشكل الموالي:

الشكل 5: تطور نسب كفاية رأس مال بنك قطر وبنك البحرين الإسلاميين حسب المعيار الإسلامي خلال الفترة 2015–2019

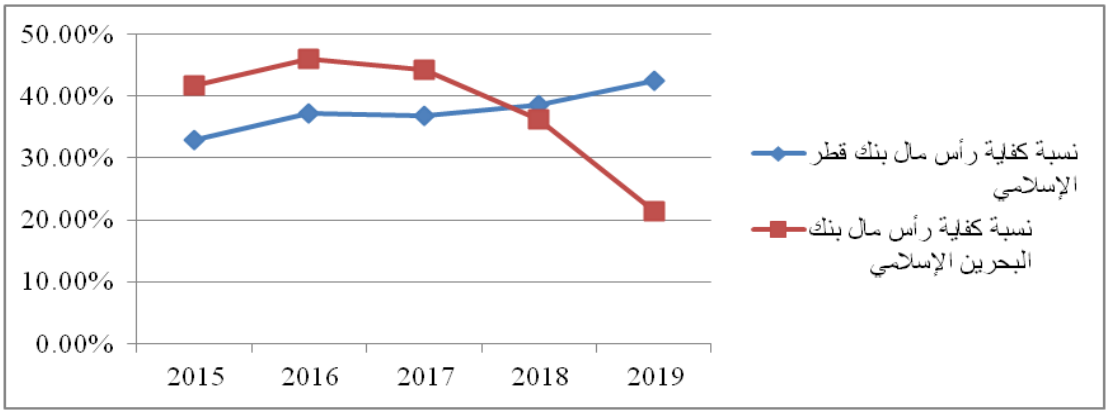

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدولين 8 و 9.

من الشكل السابق رقم 5 نلاحظ تحقيق نسب متفاوتة وكذلك على فترتين كما سبق، الفترة الأولى 2015-2017 حقق فيها بنك البحرين الإسلامي نسب كفاية رأس المال حسب المعيار الإسلامي المعدل لمعيار اتفاقية بازل 3 أعلى من النسب المحققة من قبل بنك قطر الإسلامي، كما حقق أعلى نسبة طيلة الفترة 2015-2019 وذلك سنة 2016 مقدرة ب 45.97%، أما الفترة الثانية 2018-2019 حقق فيها بنك قطر الإسلامي لنسب أعلى، كما شهدت سنة 2019 تحقيق أدنى نسبة طيلة الفترة 2015-2019 من قبل بنك البحرين الإسلامي، ويمكن القول أن بنك قطر الإسلامي كانت نتائجه أفضل في ما يخص كفاية رأس المال حسب بازل 3 وحسب مجلس الخدمات المالية الإسلامية كون السنوات الأخيرة شهدت تطورا في نسبه المحققة عكس بنك البحرين الإسلامي الذي كانت نتائجه في انخفاض في نفس الفترة.

ويمكن تحديد نسب رأس المال الأساسي وحقوق الملكية للبنكين حسب مجلس الخدمات المالية الإسلامية في الجدول الموالي:

الجدول 10: نسب رأس المال الأساسي الفئة 1 وحقوق الملكية لبنك قطر وبنك البحرين الإسلاميين حسب مجلس الخدمات المالية الإسلامية خلال الفترة 2015–2019

البيان	السنة	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة رأس المال الأساسي الفئة 1 لبنك قطر		%32.14	%36.16	%35.91	%36.48	%40
نسبة رأس المال الأساسي الفئة 1 لبنك البحرين		%36.52	%41.50	%39.75	%32.56	%19.91
نسبة حقوق الملكية لبنك قطر		%28.05	%28.58	%27.99	%33.65	%34
نسبة حقوق الملكية لبنك البحرين		%34.70	%37.85	%34.69	%30.67	%17.83

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك قطر وبنك البحرين الإسلاميين (المصرف QIB؛ بنك البحرين الإسلامي BisB، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019).

من الجدول السابق رقم 10 وبعد حساب نسب رأس المال الأساسي الفئة 1 ونسب حقوق الملكية المكونة لرأس المال الأساسي لكل من بنك قطر وبنك البحرين الإسلاميين حسب معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية المعدل لمعيار اتفاقية بازل 3، نلاحظ أن كلا البنكين قد حققا أعلى مما هو محدد من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية أي أكثر من 8.5% فيما يتعلق برأس المال الأساسي الفئة 1 و7% فيما يخص حقوق الملكية (بعد إضافة هامش التحوط الإضافي 2.5%)، ويعود الحساب بهذه الطريقة وفقا لما تم وضعه فيما يخص إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر من خلال إدخال حسابات الاستثمار، وذلك تماشيا مع معيار كفاية رأس المال الذي أصدره المجلس والمكيف لمعيار اتفاقية بازل 3.

كما ويمكن تمثيل هذه النسب في الشكل الموالي:

الشكل 6: نسب رأس المال الفئة 1 وحقوق الملكية لبنك قطر وبنك البحرين الإسلاميين حسب مجلس الخدمات المالية الإسلامية خلال الفترة 2015–2019

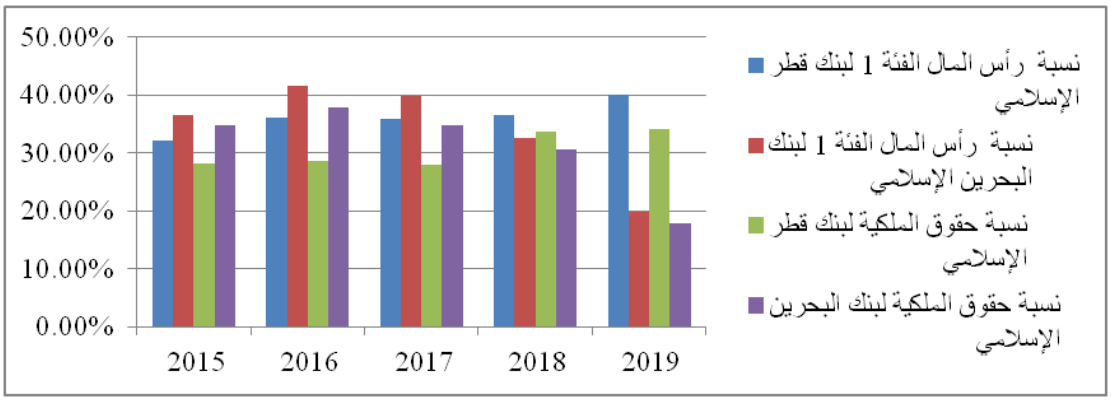

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول 10.

من الشكل السابق رقم 6 نلاحظ وجود نفس التفاوت بين البنكين وعلى نفس الفترتين سواء تعلق الأمر بإجمالي رأس المال الفئة 1 أو حقوق الملكية المكونة لرأس المال الأساسي، ويمكن تفسير هذه النتائج إلى اختلاف حجم حقوق الملكية والإضافات على رأس المال الأساسي كما وسبق الذكر، إضافة إلى طبيعة عمل البنكين من حيث الأنشطة الاستثمارية والتمويلية وكذلك حجم رأس المال مقارنة مع إجمالي التعرض للمخاطر، ويبقى بنك قطر الإسلامي أكثر تكيفا لمعيار كفاية رأس المال وذلك من خلال نتائجه التي تشهد تطورا مستمرا في السنوات الأخيرة.

5. خاتمة:

تعتبر مقررات اتفاقية بازل 3 بمثابة صمام أمان بالنسبة للبنوك التجارية من خلال تعزيز قدرتها على مواجهة مختلف المخاطر، إلا أن البنوك الإسلامية تواجه تحديات كبيرة في تطبيقها باعتبارها خاصة بالبنوك التقليدية، ولذلك ظهرت الحاجة إلى معيار إسلامي بهدف دعم الرقابة على البنوك الإسلامية، وهو ما تم اصداره من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية من خلال إيجاد معيار إسلامي يراعي خصوصيات هذه البنوك فيما يتعلق بموجوداتها وصيغ استثمارها، حيث كان المعيار الأخير موافق لطبيعة معيار اتفاقية بازل 3، كما تم تطبيقه تدريجيا على مستوى البنوك الإسلامية، إلا أن هذه الأخيرة تبقى ملزمة على إيجاد نوع من التكيف مع معيار بازل 3 كونه الأكثر قبولا على المستوى العالمي إضافة إلى فرض بعض البنوك المركزية بتطبيقه سواء على البنوك التقليدية أو البنوك الإسلامية.

ومن خلال دراستنا هذه توصلنا إلى جملة من النتائج:

-يعتبر معيار كفاية رأس المال الصادر عن لجنة بازل 3 خاص بالبنوك التقليدية فقط وذلك بعد الاعتماد على خصائصها في تكوينه دون النظر إلى خصائص البنوك الإسلامية؛

-تم اصدار اتفاقية بازل 3 كنتيجة لتأثر العديد من البنوك التجارية للأزمة المالية العالمية كما أن هذه الأخيرة لم تأثر على نشاط البنوك الإسلامية وهو من بين أسباب عدم إدخال خصائص هذه البنوك في تركيبة معيار كفاية رأس المال؛

-تشترط بعض البنوك المركزية تطبيق معيار كفاية رأس المال حسب متطلبات لجنة بازل سواء على البنوك التقليدية أو على البنوك الإسلامية وهو ما قد يؤثر على العمل المصرفي الإسلامي؛

-استطاع مجلس الخدمات المصرفية الإسلامية من ابتكار معيار إسلامي معدل لكفاية رأس المال ضمن مقررات بازل 3 وهو ما يمكن تطبيقه على البنوك الإسلامية؛

-يعتبر معيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المصرفية الإسلامية أقل قبولا على المستوى العالمي عن المعيار الصادر عن بازل 3 حيث تقوم بعض الدول بتطبيق هذا الأخير حتى على البنوك الإسلامية كون هذه المقررات تكتسي الصبغة

العالمية وهو ما تم رأيته بالنسبة للبنك المركزي القطري والبنك المركزي البحريني بفرض تطبيق كفاية رأس المال حسب بازل 3 على جميع البنوك العاملة؛

-على الرغم من عدم قبول المعيار الإسلامي المعدل لمعيار بازل 3 على المستوى العالمي إلا أن تطبيقه في البنوك الإسلامية يبقى ضرورة حتمية إلى غاية اصدار لجنة بازل لمعيار يأخذ بعين الاعتبار خصائص هذه البنوك، كما أن التقيد بمقرراته تعتبر أحسن وسيلة لتطبيق معيار اتفاقية بازل 3 كونه معدل ومطابق له؛

-تمكن كل من بنك قطر وبنك البحرين الإسلاميين من تطبيق معيار كفاية رأس المال حسب بازل 3 والمعيار الإسلامي المعدل، رغم أن الأول لا تعتبر نتائجه ذات مصداقية كبيرة كونه مخصص للتطبيق على البنوك التقليدية دون غيرها؛

-يعتبر بنك قطر الإسلامي أكثر تكيفا لمعيار كفاية رأس المال من بنك البحرين الإسلامي سواء حسب اتفاقية بازل 3 أو حسب معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية حيث حقق نسب أفضل وأعلى وكانت في تطور مستمر في السنوات الأخيرة والتي عرفت تدني النسب المحققة من قبل بنك البحرين الإسلامي إلا أنها تبقى نتائج جيدة وأكثر من المستوى المطلوب.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها، تم وضع مجموعة من الاقتراحات نوضحها فيما يلي:

-وجوب العمل على إيجاد نوع من الترابط بين خصائص البنوك الإسلامية ومقررات بازل 3 في حساب كفاية رأس المال لهذه البنوك؛

-ضرورة تطبيق المعيار الإسلامي المعدل لمعيار بازل 3 في البنوك الإسلامية كونه ملائم ومراعي لخصائصها؛

-وجوب تعميم المعايير القادمة لما بعد بازل 3 على مختلف البنوك العاملة على الساحة المصرفية العالمية؛

-العمل على رفع نسب كفاية رأس المال الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية ضمن المعيار المعدل لمعيار بازل 3 وذلك بعد تحقيق نسب أعلى بكثير من تلك المحددة.

6. قائمة المراجع:

- A.Elbannan, M. (2017). The financial Crisis, Basel Accords and Bank Regulations: An Overview. *International Journal of Accounting and Financial Reporting , 7* (2).
- Basel Committee on Banking Supervision .(2014) .*Basel III leverage ratio framework and disclosure requirements* .Basel, Switzerland: Bank for International Settlements.
- Basel Committee on Banking Supervision .(2010) .*Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems* .Basel, Switzerland: Bank for International Settlements.
- Basel Committee on Banking Supervision. (2010). *International framework for liquidity risk measurement, standards and monitoring.* Basel, Switzerland: Bank for International Settlements.
- Central Bank of Bahrain. (2013). *Annual Report.* Manama, Bahrain.
- Central Bank of Bahrain. (2016). *Annual Report.* Manama, Bahrain.
- Ginena, K., & Hamid, A. (2015). *Foundations of Shari'ah Governance of Islamic Banks.* Chichester, United Kingdom: Wiley.
- IFSB. (2013). *IFSB-15 Revised Capital Adequacy Standard Institutions offering Islamic Financial Services[excluding Islamic Insurance(Takaful) Institutions and Islamic Collective Investment Schemes]*. kuala Lumpur: Islamic Financial Services Board.
- Moursi El-Seoudi, A. W., Mohd, N. M., Mohd, A. H., Nor, Z. N., Shofian, A., & Alias, M. N. (2012). Sources of funds and invested in Malaysian Islamic Banks. *Advances in Natural and Applied Sciences , 6* (7).
- Nikhat, F. (2014). Capital Adequacy: A Financial Soundness Indicator for Banks. *Global Journal of Fiinance and Management , 6* (8).
- Ramzan, M., & Zafar, M. I. (2014). Liquidity Risk management in Islamic Banks: A study of Banks of Pakistan. *Interdisciplinary Journal of Contemporary Reasearch in Business , 5* (12).
- Reimers, A. (2012). Bâle III et les banque coopératives: d'éfis et pistes de solutions. *Assurances et gestion des risques , 80* (02).

- Saidatolakma, M. Y., Rahimah, E., & Zuraidah, K. (2018). The Concept of Islamic Banking from the Islamic Worldview. *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences , 8* (11).
- Salem, R. A. (2013). *Risk Management for Islamic Banks.* Edinburgh, Scotland: Edinburgh University Press Ltd.
- Van Greuning, H., & Iqbal, Z. (2008). *Risk Analysis for Islamic Banks.* Washington, USA: The World Bank, Washington DC.
- إبراهيم التومي. (2017). تكييف معايير السلامة في المصارف الإسلامية في ظل مقررات لجنة بازل الدولية –دراسة حالة مجموعة البركة الإسلامي–(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
- المصرف QIB. (2015، 2016، 2017، 2018، 2019). *التقارير السنوية*. الدوحة، قطر.
- المصرف QIB. (2016). *التقرير السنوي*. الدوحة، قطر.
- المصرف QIB. (2020). *نبذة تعريفية*. تاريخ الاسترداد 18 11، 2020، من المصرف QIB: https://www.qib.com.qa/ar/our-profile/
- المصرف QIB؛ بنك البحرين الإسلامي BisB. (2015، 2016، 2017، 2018، 2019). *التقارير السنوية*.
- بنك البحرين الإسلامي BisB. (2020). *التركيب الأساسي الجديد لبنك البحرين الإسلامي*. تاريخ الاسترداد 12 25، 2020، من بنك البحرين الإسلامي BisB: https://www.bisb.com/ar/about-bisb
- بنك البحرين الإسلامي BisB. (2015، 2016، 2017، 2018، 2019). *التقارير السنوية*. المنامة، البحرين.
- بنك البحرين الإسلامي BisB. (2019). *التقرير السنوي*. المنامة، البحرين.
- خديجة سعيدي. (2017). إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك الإسلامية دراسة تطبيقية على مجموعة البركة المصرفية. *مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ، 5* (2).
- خديجة سعيدي. (2017). إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل–دراسة حالة البنوك الإسلامية– (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد.
- سليمان بوفاسة. (2018). *أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبد الحليم عمار غربي. (2013). *مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية على ضوء تجربتها المصرفية المحاسبية*. حماة، سوريا: دار أبي الفداء للنشر والتوزيع والترجمة.
- عبد اللطيف حمزة القراري. (2011). *المصارف الإسلامية النظرية والتطبيقات في إطار كيف يتعامل ويستفيد الأفراد والمؤسسات والاقتصاد من المصارف الإسلامية*. بنغازي، ليبيا: دار الكتب الوطنية.
- عمار عريس، و مجدوي بحوصي. (2017). تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي. *مجلة البشائر الاقتصادية ، 3* (1).
- محمد الطاهر الهاشمي. (2010). *المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية الأساس الفكري والممارسات الواقعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع دراسة تطبيقية على المصارف العاملة بمملكة البحرين العربية*. مصراتة، ليبيا: جامعة 7 أكتوبر الإدارة العامة للمكتبات والمطبوعات والنشر.
- محمود حسين الوادي، و حسين محمد سمحان. (2007). *المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية*. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- مريم زايدي. (2017). اتفاقية بازل3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية –دراسة حالة مصرف أبو ظبي الإسلامي–(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
- موسى رحماني، و مريم زايدي. (2017). اتفاقية بازل3 كمدخل علمي لتطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية. *مجلة دفاتر اقتصادية ، 7* (1).